



Department of Justice

FOR IMMEDIATE RELEASE

AG

THURSDAY, OCTOBER 28, 2013

(202) 514-2007

WWW.JUSTICE.GOV

TDD (202) 514-1888

كلمة وزير العدل اريك هولدر

الملتقى الثاني للمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة

الاثنين 28 أكتوبر 2013

مراكش – المملكة المغربية

شكرا لتلك الكلمات اللطيفة وشكرا للجميع على هذا الاستقبال الحار . أصحاب الفخامة ، الضيوف الكرام ، السيد الوزير عبدالله باها ، السيد الوزير محمد الوفا ، السيد الوزير مصطفى الرميد ، السيد الوزير محمد مبدع وزملائي المحترمين ، يسرني أن أكون معكم اليوم في هذه المدينة الجميلة ويشرفني أن أبلغكم تحيات الرئيس باراك أوباما والشعب الأمريكي .

أود أن أخص بالشكر صاحب الجلالة الملك محمد السادس والوزير الأول السيد عبد الإله بن كيران وسائر حكومة المملكة المغربية لاستضافة كل الوفود التي حلت هنا هذا الأسبوع - بمن فيهم زملائي من الوفد الأمريكي - للمشاركة في هذا المنتدى المهم . أبانت الحكومة المغربية باستضافتها لهذا الاجتماع المهم وبمساهمتها في إحراز التقدم الذي لمسناه طوال هذه السنة عن دور قيادي واضح ومستمر في المساعدة على خلق المستقبل الذي يجب علينا بناؤه معا. وباشتغالكم جنبا لجنب مع أصدقائنا و زملائنا من المملكة المتحدة والذين اشتغلوا بمثابرة للمساعدة في تنظيم منتدى هذه السنة ، تمكنتم من جمع فريق متميز من الشركاء الدوليين لكي يناقشوا التحديات العاجلة. وأريدكم أن تعرفوا مدى امتناني لإتاحتي الفرصة كي أشارككم اختتام هذا المنتدى الذي كان مؤتمرا مثمرا .

نجتمع هذه السنة في وقت تأمل وتجديد - في لحظة لإحراز تطور وإيجاد الممكن ، في لحظة التحديات والفرص . لقد مرت 14 سنة على تنظيم آل غور ، نائب رئيس الولايات المتحدة آنذاك ، في واشنطن لأول منتدى عالمي لمحاربة الفساد و ضمان النزاهة ، وهي مبادرة عكست تنامي رغبة دولية في الاعتراف بالفساد كمشكلة يتحتم على كل دولة مواجهتها. منذ ذلك التاريخ أخذ القادة الدوليين في الاجتماع مرارا مع بعضهم البعض - بطرق مختلفة - لتعزيز التوافق على نطاق واسع حول الحاجة إلى عمل جماعي لمواجهة التحديات المشتركة. ولقد حققت دولنا الكثير عندما تكون مجتمعة .

لقد عملنا سويا في السنوات الأخيرة على إعداد وتفعيل معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي كانت أول اتفاقية عالمية ضد الفساد. لقد كانت تلك المعاهدة جزءا مهما من تعاون رائد في ما بين الدول في قضايا متعددة شملت مكافحة الفساد ومحاربة الإرهاب والأمن الإلكتروني والإصلاح القضائي واناذ الملكية الفكرية. ومنذ عهد قريب هبت رياح التغيير على المنطقة ، استجيبنا بالاجتماع مع بعضنا في الدوحة السنة الماضية لعقد المنتدى العربي الأول لاسترداد الأموال المنهوبة .

كما رأينا جميعا وكما قال الرئيس أوباما، " مكافحة الفساد من أعظم كفاحات عصرنا هذا." من حسن الحظ ، ويرجع جزء من الفضل الى جهود قادة مثلكم ، لم يعد الفساد يعتبر كلفة مقبولة لممارسة الأعمال التجارية. كما لم يعد يقبل الفساد كجانب من جوانب الحكومة التي لا سبيل لاجتنابها. بل العكس، لقد أصبح من المتفاهم عليه الآن أن تبعات الفساد مدمرة كفقدان الثقة في المؤسسات العمومية والخاصة وتقويض الثقة في عدل الأسواق الحرة والمفتوحة وفي اختلاس موارد ثمينة في وقت تعرف فيه نقصا مطردا وتؤدي في الكثير من الأحيان إلى إشاعة الاستخفاف بسلطة القانون .

مما يميز هذا التفاهم هو أنه مصحوب هذا الأسبوع بتقاؤل معتبر مفاده أن الفساد ورغم قوته التدميرية يمكن أن يهزم ، وأنه يمكن إحراز التقدم الذي نسعى إليه ويستحقه مواطنونا . كما أن دولنا وحكوماتنا لم تكثف فقط بالموافقة على هذا الاعتراف ، بل استجمعنا الإرادتين السياسية والمؤسسية لاتخاذ موقف حازم .

ساهمت الدول الممثلة هنا بعقدنا لهذا المنتدى في خلق نافذة مهمة للعالم لاغتنام الفرصة – لمناقشة تجاربنا الخاصة بنا وتقاوم المعرفة والخبرات وصقل فهمنا لأفضل الممارسات والسعي وراء سبل جديدة للتواصل والتعاون. ونؤكد بتواجدهنا اليوم بمراكش على التزامنا الثابت في المهمة الصعبة أمانا وإرادتنا الصلبة لمحاربة الفساد أينما كان ومهما تطلب من الوقت .

نسلم بطبيعة الحال بأن التغيير المنشود لن يتأتى بين عشية وضحاها ، ولكن نحن مصممون على العمل سويا أكثر من ذي قبل – بطرق ثنائية ومتعددة الأطراف- من أجل تحمل المخاطر التي تأتي مع الإصلاح، ومن أجل تحديد مكان الأموال المنهوبة وإعادتها لفائدة هؤلاء الذين يمارسون السلطة ولكن للناس الذين يعتمد مستقبلهم على توفر الفرص و الازدهار والتطور، ومن أجل القيام بكل ما أمكن لاجتثاث الفساد العمومي وسوء السلوك الرسمي الذي في غالب الأحيان ما يقوض قوة – وبشير نجاح- المجتمع المدني.

أعرف أننا جميعا واعون بأهمية هذا العمل ، ولهذا، في عام 2009 خلال سنتي الأولى كوزير للعدل كنت معتزا بمساهمتي في اتخاذ خطوة رئيسية إلى الأمام في الدوحة عندما انضمت إلى الدكتور المري والكثير منكم في افتتاح المنتدى العالمي السادس والأخير لمكافحة الفساد وضمان النزاهة. واختتمنا دورات المنتدى العالمي بإصرار أكثر من قبل للدفع من أجل التنفيذ الكامل لمعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واسترداد وإعادة عائدات الفساد و إسقاط الحصانة على المسؤولين الذين يمارسون أنشطة فاسدة .

في السنة الموالية أعلنت خلال قمة الوحدة الإفريقية في أوغندا انطلاق مبادرة وزارة العدل الأمريكية ، مبادرة الكليبتوقراطية لاسترداد الأموال المنهوبة ، وبتخاذ هذه المبادرة تكون الولايات المتحدة قد قامت بخطوة مهمة في طريق التزامنا بدور ريادي في مكافحة الفساد واسع النطاق – واسترداد الأموال المسروقة لكي يتم استعمالها لأغراضها المقصودة والمشروعة . لقد قمنا بتجميع فريق من المدعين الأكفاء في وزارة العدل لتعزيز أنشطتنا في محاربة الفساد وحرمان

المسؤولين الفاسدين من الاستفادة من الأموال التي قاموا بسرقتها. وقمنا باتخاذ خطوات لتعزيز العمل الذي تم انجازه عبر العالم لقراءة العقود – حيث انه خلال هذه المدة وتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية وبطلب من الدول المضيفة – وضعت وزارة العدل مدعين أمريكيين في سفاراتها للمساعدة على بناء قدرة مشتركة للنيابة العامة مع شركائنا في عشرات الدول حول العالم، بما فيها اليمن والإمارات العربية المتحدة وتونس وتركيا ومصر وهنا في المغرب . تبادل الخبرات هذا على مستوى النيابة العامة أفادنا كثيرا بقدر ما استفاد منه شركاؤنا—جميعنا أقوىاء عندما نشغل جنبا لجنب .

وبالتحديد ، لدعم مجموعة الثمانية وخطة عمل شراكة دوفيل بشأن استرداد الأموال العربية المنهوبة والتي نجتمع لأجلها اليوم ، أصدرت أوامر لوزارة العدل لتعيين محامين ليعملوا بصفة حصرية مع دول دوفيل التي تمر بمرحلة انتقالية وشركائهم الإقليميين على استرداد الأموال المنهوبة وقضايا المساعدة القانونية المتبادلة. هؤلاء المحامون يختصون حصريا في قضايا استرداد الأموال المنهوبة – ينسقون التعاون في القضايا بين شراكة دوفيل ووحدة الكليبتوقراطية في وزارة العدل . كما يعملون على تحديد وتلقي أثر الأصول بالإضافة إلى إعطاء دروس مكثفة في استرداد الأموال المنهوبة – بالتنسيق مع مكتب التحقيقات الفيدرالي ودائرة الأمن القومي الأمريكية وكالات إنفاذ القانون أخرى . كما أننا نعمل بشكل وثيق مع زملائنا القديرين في مبادرة استرداد الأموال المنهوبة التابعة للبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .

لقد تعهدت السنة الماضية في خطابي للمنتدى العربي بأن وزارة العدل سنكرس اثنين من محاميها الكبار للدفع بهذا العمل إلى الأمام . نانسي لانغستون ، وهي محامية في الوزارة، تشغل على قدم وساق في واشنطن منذ شهر يناير على تصميم برامج والعمل مع شركاء دوفيل والسفر إلى المنطقة لإلقاء محاضرات. ويسرني أيضا أن أقدم السيدة كارن نوريس التي تتوفر على خبرة 20 سنة محاماة من ضمنها مهمة لوزارة العدل في أفغانستان . ستباشر عملها في قطر ابتداء من الأسبوع القادم. أنا وزملائي ممتنون للمركز القطري لحكم القانون ومكافحة الفساد لتزويدها بقاعدة عمليات وموقع لتنظيم حلقات دراسية على المستوى الإقليمي. سنقوم ببرامج التطوير المهني في مجال استرداد الأموال المنهوبة بالتنسيق مع وحدة الكليبتوقراطية في الوزارة التي يديرها السيد دان كلامان وتركز على تلقي أثر واسترداد الأموال من القادة الفاسدين وعائلاتهم والمقربين منهم .

وستساعد كذلك شركاء دوفيل في التنسيق مع مكتب الشؤون الدولية في وزارة العدل، والذي يؤدي دور السلطة الأمريكية المركزية ومسئول على المساعدة القانونية المتبادلة بين الولايات المتحدة وجميع الشركاء الدوليين – ويتوفر على محامين مهمتهم تيسير الطلبات القادمة من دول دوفيل. ولدى هذا المكتب فريق من المحامين المتفرغين لهذه المنطقة ويتكيفون بتسهيل الطلبات القادمة من دول شركاء دوفيل . دجيفري أولسون و دان ستيغال ، وهما محاميان من السلطة المركزية، يتواجدان هنا اليوم. لقد اشتغلا مع الكثير منكم في قضايا سابقة. وهما يجتمعان بانتظام مع وزاراتكم وسوف يعطيان الأولوية لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة القادمة من دول شركاء دوفيل للتأكد من سرعة تنفيذها – والى أقصى مدى ممكن. أود كذلك أن أعبر عن امتناني للسيدة ماري بيث ليفنثال من وزارة الخارجية. وأريد أن أعبر عن شكري لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القانون التابع لوزارة الخارجية لدعمهم الاستراتيجي والمالي غير المحدودين لهذه الجهود .

هؤلاء المهنيون المتفانون – وشركاؤهم ونظراؤهم عبر المنطقة—سيضمنون أن مهمة المنتدى ستستمر وجهودهم القيمة ستتواصل كل يوم. ورغم أن جلسات هذا الأسبوع كانت مثمرة فالحقيقة هي أن اللقاءات ليست بديلة للعمل اليومي والجاد

للمدعين والمحققين المتواجدين على الخطوط الأمامية. وستواصل التحديات أمامنا بتوفير عمل بما فيه الكفاية لشغل جميع الدول – بما في ذلك الولايات المتحدة-- التي تعهدت بالاستمرار في هذا المبادرة القيمة إلى الملتقى القادم وما بعده .

كما أشار عدد من المتحدثين في هذا المؤتمر فالقدرة الكامنة لشبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لاسترداد الأموال المنهوبة تمثل خطوة واعدة إلى الأمام. وعلى الرغم من أن هذه الشبكة ليست رسمية في بدايتها فأنا واثق بأنها مجرد ما تطور خطوط التواصل المناسبة وإجراءات تشغيلية سترسخ وتساعد على اطفاء الطابع المؤسسي على عمل المحققين والمدعين وباقي المهنيين ذوي الخبرة في تتبع وتجميد ومصادرة وإعادة عائدات الفساد و الجرائم المالية الأخرى والتي عبرت الحدود الوطنية .

بالإضافة إلى ذلك يمكن الاستمرار في مهمة المنتدى العربي بإعطاء أهمية خاصة للمساعدة التقنية الشاملة والمنسقة في التحقيقات المالية ومصادرة الأصول و تدبير الأموال بعد تجميدها وتحويلها في نهاية المطاف إلى الحكومات المعنية. يجب على دول دوفيل العمل بشكل وثيق مع مزودي المساعدة التقنية لتقديم النصح لهم حول أحسن طريقة لتقوية الكفاءة وتحسين النتائج – لأن محاربة الفساد لم ولن تكون أمرا سهلا أبدا .

لقد اطلعت على هذا الأمر عن كثب مثل الكثير منكم , قبل 35 سنة ابتدأت مهنتي كمحام شاب أفاضي مسؤولين حكوميين في الولايات المتحدة قاموا بخيانة أمانة هؤلاء الذين أدوا القسم من أجل خدمتهم. فهمت أن مكافحة الفساد تتطلب الكثير من الصبر والإصرار. ذلك لأن الكثير من قضايا الفساد هي بطبيعتها معقدة وتتطلب الكثير من الموارد وتستغرق الكثير من الوقت ، ويزداد الأمر تعقيدا في قضايا الفساد الدولية.

وذوو التجربة في تتبع وحجز الأموال يعرفون أن هذه القضايا تستغرق وقتا طويلا—يقاس بالسنوات وليس بالأسابيع أو الشهور—ولو في أحسن الظروف, وينطبق هذا الأمر خصوصا في حالات يكون قد أمضى القادة الفاسدون عقودا من الزمن في سرقة الأموال وإخفائها في شركات وهمية وودائع ائتمان واستثمارات وإخفاء أثر الأموال والأدلة على أفعالهم غير المشروعة—فيكون إحراز التقدم بطيئا في بعض الأحيان وغالبا ما يكون محبطا. لكن يجب علينا جميعا أن نبقي حازمين للمضي قدما.

وتعلمنا عبر السنوات أن استرداد الأموال المنهوبة لن ينجح إلا إذا حططنا الأسوار القديمة وبنينا جسورا جديدة – بالاستغلال عبر الحدود والولايات القضائية لمباشرة مهمتنا المشتركة بمستوى جديد من الالتزام والتفاهم. لقد رأينا أن الدول المتقدمة بطلبات المساعدة في تحديد مكان الأموال المنهوبة—التي قد يكون بعضها غسل في الخارج—لا يجب بالضرورة أن تتوقع من الدول المضيفة أن تحدد على الفور مكان الأموال المنهوبة وتعيدها من النظام السابق. والدول التي طلب منها تقديم المساعدة في مثل هذه الحالات لا يجب أن تنتظر من الدول الضحية أن تستطيع أن تحدد بدقة كل الأصول والأنشطة الإجرامية المعنية بمجرد بداية التحقيق. يمكن إحراز التقدم—العدالة—فقط باستثمار الوقت والجهود في تكوين الشراكات الوثيقة التي ستسمح لنا بتقاسم المعلومات اللازمة باستمرار لتلقي أثر الأموال المسروقة ومصادرتها.

النجاح في مثل هذه المشاريع—وازياد الطلب على التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة—سيتطلب من السلطات المركزية أن تتوفر على الكوادر الكافية من الخبراء القانونيين المخول لهم الاتصال بحرية مع الشركاء الدوليين من أجل تقديم المعلومات والأدلة اللازمة للحصول على الأموال المنهوبة ولتقديم المجرمين للعدالة. سيصبح آنذاك فقط ممكنا للدول أن تفي بالتزاماتها في إطار معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والهدف المنشود من هذا المنتدى البارز. وسيطلب إحراز

التقدم المتواصل تفاني المدعين والمحققين وتحليلهم بالاستقلالية لمتابعة القضايا بعدل وموضوعية بدون أي اعتبار للانتماء السياسي أو المكانة أو الثروة أو المنصب. سوف يتطلب العمل المشترك لدولنا الأعضاء للدفاع عن حق هؤلاء المتضررين من جشع وانعدام نزاهة فئة قليلة فاسدة.

كما قلت السنة الماضية في هذا الملتقى ومناسبات أخرى، فالولايات المتحدة تعتزم أن تؤدي دورها ليس فقط كطرف ولكن كشريك وليس فقط كمراقب بل كمتعاون. نحن نقف على استعداد لمساعدة ومساندة المؤسسات عبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لكن كل دولة ستحدد في نهاية المطاف مسار نجاحها الخاص بها. وأنا وزملائي نفهم مثلكم أن هذا العمل رغم امتداده العالمي فيجب أن يبدأ محليا.

ولهذا فأنا بصفتي النائب العام عملت باستمرار على التأكد من أن تبقى مكافحة الفساد أولوية قصوى لدى زملائي على مختلف مستويات وزارة العدل - داخل وخارج حدودنا. على الرغم من أنني أعتقد أننا أقدما على خطوات مشجعة للجميع خلال السنوات الأخيرة - والنتائج المحرزة بالعمل سويا - الحقيقة هي أنه لا يجب أن نقنع الآن. وواضح أنه - من مراكش إلى لندن ومن القاهرة إلى أوتاوا ومن طرابلس إلى برلين وحول العالم - عملنا المهم هذا يجب أن يستمر.

يعلمنا التاريخ أن احراز التقدم ليس أمرا حتميا - فهو يتطلب القيادة والابتكار والصبر والإصرار والشجاعة والتواضع. وبدون شك سنواجه عثرات وانطلاقات خاطئة خلال الشهور الأولى والسنين القادمة. سنواجه مقاومة ومعارضة محليا وفي أرجاء العالم.

لكن مادما نواصل التعلم من و تقديم المساعدة لبعضنا البعض و نعمل جادين على المضي قدما كمجتمع واحد للأمم - متحدين بمناهجنا وأهدافنا - أعتقد أن هناك داع جيد للثقة في الاتجاه الذي تتخذه جهود التعاون هنا. أنا علي يقين بان هذا المنتدى والمشاركين فيه سيتركون إرثا دائما للأجيال القادمة من قادة العالم - إرث مترسخ في قيم الحكامة النزيهة المشتركة ومحددة بالتزام غير مسبوق للانفتاح والسلوك العادل وسلطة القانون.

هذا هو وعدنا - وهذا في أقصى شكله المبدئي، هي الفرصة السانحة لنا.

وبينما نقبلها وننتهزها - كما نتطلع للتحديات القادمة بعد هذا الملتقى - أريدكم أن تعرفوا بأن حكومة الولايات المتحدة ممتنة جدا لشرائكتكم. سنواصل الاعتماد على قيادتكم. نتطلع لكل ما يجب - وأكيدا سيتم - انجازه معا من أجل أوطاننا والمواطنين الذين نتشرف بخدمتهم.

وشكرا.

